

على الضمة لانه لما شابه الفعل على ما يبيح منع منه ما لم يكن في الفعل  
اعنى التثنية والكسرة والجرى ناسب الضمة دون الرفع في كونها  
علامة الضمة والرفع علامة العمدة القسم والثالث ما كان  
بتمام حروف التثنية والشار اليه بقوله والاسماء الستة الانية  
لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احتراز عن المصرفة فلهذا حركة  
اقول هي واخذ في المقرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كماله  
حاجة الى الاحتراز عن نحو ابا لدخول في المكسرة ولا عن نحو ابوين  
والبين لدخولهما في المثني والجمع ويمكن ان يقال لدخول هذه  
الاشياء ظاهرا بخلاف المصرفة فان المبدى بنوعه استر اكبرها  
مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مصرفة  
الح لانه المفردة واخذ ايضا في المقرد المنصرف مضى ونحوه  
او صفة الى غير اليا المتكلم بقرينة الاضافة ملاب بالولو  
مرفوعة والالف مضمومة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها  
بالحروف لانها اسماء او اخر فان ثبت في حالة الرفع فسماعا  
مخوذة في زونة لسبب في حال الافراد بخلاف العضا فاشبهت  
الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع  
والثكن احق من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب

العارض

العارض فصار احرق اصلا مخففة دون الحركة بخلاف دم اذ يحتاج  
الى زيادة حرف مجرد الاعراب وقد صار العين احر حجة للاعراب  
مخذا للام سنيا بخلاف نحو العصا لان اللام لم يحدف  
سنيا اصلا فلم يشبه الزان فكان جزءا محصنا من الكلمة  
والاعراب وصف فتناوبا ولما لزم التحريك في الضمير بسبب  
سكون ياء عاده الى اصل الحركة والاية وان لم يكن مكبرة  
مضافة الى غير ياء المتكلم الى اليا عواحي فلابد يا حركات  
لفظا في الاولين وتقديره في الثالث لما منع في الاخر وهو الكسر  
لاجل اليا وهذا امذهب البعض وعند البعض المضاف الى اليا  
مبني وهذا مستغنى عنه لظهور دخول هذا الاشياء بعد الاحتراز  
في المقرد المنصرف شتم ذكر كيفية انها فنما ههنا استطرادا  
للايجاز وفي الكافية ذكرت في اخر المجرورات فقال ومعها ائمع  
ياء المتكلم يكون الاسماء الستة ان والحق وحجى احم فرب في وج المدة  
فلا يضاهق الا اليها وعلق اليها الشئ الذي يستلحق ذكره  
كالعورة والعتقات الزمية والا فعلى العبيحة وهذا الربعة  
منعوصها واوتية لا هرة لا هها عند اليا وفي اصله فوه بديل  
افواه حذف اليها سنيا ثم قبلت الواو معها وجوا في حال الافراد

Copyrighted material King Fahd University